

خريجو الجامعات الجزائرية (عمال المعرفة) بين وهم العمل وهاجس البطالة الذكية.

د. بيبي وليد

المركز الجامعي نور البشير البيض

مقدمة:

في ظل متغيرات العولمة يكون أمام المؤسسات الوطنية - وفي مقدمتها الجامعة، باعتبارها تشكل فضاء لإنتاج وإعادة إنتاج المعرفة العلمية - فرصة مواتية ومسؤولية عليها أن تتولاها بكل ثقة دون تردد أو تأخر، للمساهمة في حركة التنمية والتغير الاجتماعي والاقتصادي التي تواجهها المؤسسات باختلاف مهامها وأحجامها، وذلك بوضع إستراتيجية منسجمة تتحكم في عالم الشغل.

وتعاني الجامعات الجزائرية من مشكلة عدم توافق محتويات المناهج الجامعية مع خصائص الشغل في السوق المحلي، وهذا ما ينعكس من خلال وجود فجوة كبيرة بين المعارف الأكاديمية التي يتلقاها الطلبة و المكاسب المهنية التي يحتاجون إليها في سوق الشغل، كما أن خريجي الجامعات يجدون صعوبة كبيرة عند محاولتهم الاندماج في عالم الشغل، وعند تحقيق هذا الاندماج يكون مردود المورد البشري أقل كفاءة وجودة ولا يسهم في تحقيق التنمية المحلية.

من هذا المنطلق ظهرت الحاجة و بشكل ملح إلى إعادة النظر في سياسات الدولة من الجانب الجامعي وذلك من خلال إيجاد صيغة توافقية بين العالم الأكاديمي وعالم الشغل، لتقليص الفجور بين مدخلات التعليم العالي وبين مخرجاته وما يتطلبه

من أيدي عاملة، أي تقليص البطالة الذكية عن طريق إيجاد سياسات فعالة وتطويرها بما يتناسب من احتياجات سوق الشغل في الجزائر و بما يحقق أغراض التنمية المحلية في الاقتصاد المحلي، و لا يتحقق ذلك إلا بالاستفادة القصوى من الكفاءات البشرية التي تم إعدادها تربويا و علميا و مهنيا بالشكل المناسب.

و خلال هذه المقالة سيتم التركيز على توصيف التعليم العالي في الجزائر وتطوره منذ الاستقلال إلى غاية الإصلاحات الأخيرة، وكذلك معرفة البطالة الذكية وطرق معالجتها، و ذلك من خلال الإجابة عن الإشكالية التالية:

ماهو واقع التعليم العالي في الجزائر ما بين هاجس البطالة المعرفية وسياسات الإصلاح ومتطلبات سوق الشغل؟.

ولإحاطة بالموضوع نتطرق بالدراسة للنقاط التالية:

أولاً: مكانة التعليم العالي ودوره الفعال في بناء اقتصاد المعرفة

1- الجامعة كأساس لبناء اقتصاد المعرفة:

الجامعات في كل أقطار العالم هي أمام تحديين أساسيين هما: الأول يتعلق بالحاجة المستمرة لإنشاء ونشر المعرفة الكافية التي يمكن أن تساهم إلى حد كبير في تطوير الاقتصاد القائم على المعرفة، والثاني هو القدرة على تدريب شامل لفئة جديدة من العمال والذين يطلق عليهم مصطلح "عمال المعرفة"، فالجامعات أصبحت تُعرف في العصر الحالي بـ "مؤسسات المعرفة" لأن وظيفتها الأساسية تتمثل في إنتاج ونشر جميع أنواع المعرفة من أجل تطوير اقتصاد المعرفة والرفع من كفاءة عمال المعرفة، ومن بين التحديات التي تواجهها الجامعات هي ضرورة الإنتاج الكمي والنوعي للمعارف والممارسات الجديدة خصوصا في تلك الدول التي لازالت لم تواكب سير الاقتصاد العالمي الجديد.

إن الجامعة في العصر الحالي أصبحت تتمتع بجميع السلطات العلمية من أجل دعم الابتكار لاسيما في الدول التي تعرف تقدما في مجال تكنولوجيات الاتصال والتي تسمح بتسريع التعاملات الاقتصادية، فالجامعات بإمكانها أن تساهم في إعادة تصميم الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية في الأسواق التقليدية والافتراضية. وما يمكن ملاحظته حاليا هو أن الجامعات الرائدة على المستوى العالمي اكتسبت ميزتها من خلال رفع قدراتها على⁽¹⁾:

ü إنشاء معارف جديدة والابتكارات التي تكون قابلة للاستعمال وبالتالي المهيمنة على الأسواق.

ü تخزين وتجديد المعارف ومن تم إعادة استغلالها قبل استهلاكها بفعل التقدم العلمي.

ü توفير الاحتياجات اللازمة لمتطلبات التعلم المستمر.

ü تكوين عمال ومنشئي المعرفة واستقطابهم بسرعة.

التساؤل الأول من أجل مواجهة هذه التحديات يتمثل في ما يلي: ما هي نوعية المعارف التي تكون الجامعة قادرة على إنتاجها؟ ومن هم الشركاء الذين تعتمد عليهم في عملية الإنتاج؟ فيما أن المعارف تكون كامنّة في عقول الأفراد وقواعد البيانات، وهذه المعارف تستخدم في إطار اقتصاد المعرفة فإنه يجب على الجامعات التعامل مع عده جهات (المنظمات المعاهد...) من أجل تطوير مختلف أنواع المعارف الفردية.

التساؤل الثاني الذي تواجهه الجامعات هو: ما هي الجهات المستهدفة من قبل الجامعات لتزويدها بالمعارف؟ وهل من الممكن أن تساعد في تكوين ما بين 30 و70% من الطبقة العاملة؟ فقط في بعض الدول المتقدمة فإن التعليم العالي بإمكانه

تلبية هذه الاحتياجات في سوق العمل، ووفقا لمنظمة *OECD* (1996) فإن هذه النسبة بلغت 32% في الولايات المتحدة الأمريكية، 24% في فرنسا، 20% في ألمانيا و8% فقط في إيطاليا.

إن إستراتيجية الجامعة المرتكزة على اقتصاد المعرفة تتطلب تغييرات جذرية فيما يتعلق بمواردها والأهداف والأطر التنظيمية، وإحداث التغييرات المقصودة فعلا، فإنه يجب على الجامعة العمل على إشراك الأبعاد الخمس الآتية: منهج الخدمة الجامعية، إدارة التغيير، إدارة المعرفة في الجامعات وكذلك الطريقة التي يمكن من خلالها أن تنشئ الجامعات شبكات مع بعضها البعض ومع غيرها من التنظيمات وأداء المنظمة.

2- إدارة المعرفة والجامعة كمؤسسة المعرفة:

تمثل إدارة المعرفة في عمليات إنشاء، نشر واستعمال المعارف، كما أنها تعني قدرة المؤسسة على تسيير وتطوير كفاءات أفرادها، فالجامعات تركز في نشاطها على المعارف، ومع ذلك فإنه في حالات قليلة تكون الجامعة في شكل مؤسسات للمعرفة، هذه الحالات تمثل في الجامعات التي تعمل على تشارك داخليا وخارجيا⁽²⁾:

ü جميع أشكال المعرفة سواء كانت موثقة أو في قواعد البيانات.

ü جميع أنواع المعرفة سواء كانت ضمنية أو صريحة.

ü جميع نماذج اكتساب وتشارك المعارف.

ü العمليات المعرفية.

3- التعليم العالي ودوره الفعال في بناء اقتصاد المعرفة:

لقد أصبح التعليم موضوعا هاما للندوة في المحافل الاقتصادية الدولية، فمنذ جولة الأوروغواي حول الاتفاقية العامة حول التعريفات الجمركية والتجارة (G.A.T.T)، والاتفاقية العامة حول تجارة الخدمات (G.A.T.S) فإن التعليم تم تصنيفه كخدمة وقد تم التأكيد على ضرورة العمل على التخفيض التدريجي للقيود المفروضة على الخدمات التعليمية مثل نقل التكنولوجيا والتعلم عن بعد، وتمثل الهدف الأساسي في محاولة إنشاء سوق عالمية للتعليم، وقد عرف العصر الحالي اهتماما متزايدا من طرف الحكومات وخصوصا في الدول النامية بضرورة التحول من الإنتاج القائم على الموارد الطبيعية إلى إنتاج المعرفة، حيث أن هذه الحكومات أصبحت تبحث عن السبل التي يمكن من خلالها تشجيع المنظمات على التحول نحو هذا النموذج الجديد من الإنتاج، فابتداء من سنوات 1990، أكدت معظم الهيئات الدولية للتنمية على ضرورة تركيز الدول النامية على تعزيز التعلم الابتدائي والثانوي بها، وكذلك التعليم العالي باعتباره يكتسي أهمية بالغة في بناء اقتصاديات هذه الدول.

فمثلا، قد أوصى البنك العالمي (2000) حكومات هذه الدول بإعادة النظر في سياساتها المتبعة في التعليم العالي، مشيرا إلى أن مؤسسات التعليم العالي تلعب دورا فعالا في دعم السياسات التنموية والاقتصادية من خلال:

- تكوين يد عاملة مؤهلة وقابلة للتكيف مع جميع الوضعيات الاقتصادية.
- إنتاج معارف جديدة.
- تعزيز القدرات على الوصول إلى مصادر المعرفة العالمية والتكيف مع هذه المعارف من أجل الاستعمال المحلي.

فوحدها فقط مؤسسات التعليم العالي هي القادرة على إيجاد تكامل بين هذه العناصر الثلاثة، فالقيم، المعايير، العادات الأخلاق والمعارف التي يكتسبها الأفراد من مؤسسات التعليم العالي تشكل فيما بينها رأس مال اجتماعي ضروري من أجل تحقيق التنمية في هذه الدول (3).

ثانيا: التعليم العالي في الجزائر بين الواقع والإصلاحات

1- مراحل التعليم العالي في الجزائر

مرّ التعليم العالي في الجزائر بعدة مراحل استجاب من خلالها لمتطلبات التنمية الاقتصادية التي عرفتها الجزائر منذ الاستقلال سنة 1962 (4):

Ø مرحلة الاستقلال:

قبل حصولها على الاستقلال كانت الجزائر تملك جامعة وحيدة وهي جامعة الجزائر، والتي تعد أول جامعة في الوطن العربي-1907- وكانت نسخة طبق الأصل للجامعة الفرنسية والتي كانت تضم أربع كليات وهي كلية: الآداب، الحقوق العلوم والطب.

بعد الاستقلال بقيت الجامعة الجزائرية تسير بنفس الأسلوب الذي تركه الاستعمار وذلك من حيث البرامج التعليمية وهيئة التدريس وحتى أنظمة الامتحانات والشهادات.

Ø مرحلة إصلاحات السبعينات 1971:

عرفت الدولة الجزائرية عدة إنجازات متتالية في ميدان التصنيع والتأميمات المتتابعة في مختلف القطاعات، وكان المشروع التنموي ذو الأبعاد الثلاثة: الثقافي، الفلاحي والصناعي، حيث ركز على استيراد التكنولوجيا بشكل رئيسي من أجل

تغيير البني الاجتماعية والاقتصادية التقليدية للمجتمع الجزائري، ونظرا للنقص الكبير في الإطارات التي يقوم عليها هذا المشروع فقد أقحمت الجامعة مباشرة كطرف فاعل وضروري لإنجاز هذه السياسة التنموية، وكان المشروع الخاص بالجامعة بشكل عام يفرض ثلاثة أهداف وهي: الجزارة، الديمقراطية والتعريب⁽⁵⁾. بعد قيام الجزائر بإتباعها سياسة الصناعات المصنعة وتحديث الاقتصاد الجزائري، جاءت إصلاحات التعليم العالي استجابة لاحتياجات التنمية من الإطارات الجزائرية، وقد تزامنت هذه الإصلاحات مع المخطط الرباعي الأول (1974-1977) ومن أهداف الإصلاح:

ü ديمقراطية التعليم:

والتي تعني حسب نصوص الإصلاح ضرورة تجنب السقوط في التعليم الانتقائي المفرط والذي تحتكره نخبة اجتماعية، أي إتاحة فرص متكافئة لجميع الطلبة الجزائريين للالتحاق بمؤسسات التعليم العالي.

وقد شرع في تطبيق الديمقراطية في الجامعة الجزائرية منذ الاستقلال، لتزداد سرعة وتيرتها في سنة 1971، مما سمح بتضاعف عدد الطلاب، فبعد أن كان العدد في مستهل السنة الدراسية 1971/ 1972، 23413 طالبا، أصبح في السنة الجامعية 1977/1978، يقدر بـ 51893 طالبا، وقد تعزز هذا النمط الديمقراطي بانتشار عدد كبير من مؤسسات التعليم العالي في أنحاء الوطن، حيث ارتفع عدد مؤسسات التعليم العالي من 21 مؤسسة خلال 1986/1987 إلى 32 مؤسسة خلال السنة الدراسية 1988/1989⁽⁶⁾.

- الإسراع في إخراج أقصى ما يمكن من الإطارات الوطنية وبأقل التكاليف.

- إعادة توجيه محتويات التعليم، والتكوين، وما يتم منحه من شهادات وفقا لسياسات التوظيف والسياسة التنموية، وذلك من خلال الربط بين الجامعة ومختلف القطاعات الاقتصادية.

- **تدعيم الاتجاه التقني والعلمي:** ويكون في غالب الأحيان قصير المدى لتوفير الكفاءات المرتبطة مباشرة بالميدان العلمي، دون استثناء بتكوين عال يشرف على الأعمال ذات التكنولوجيات العالية كالمهندسين، الصناعيين والزراعيين.

ü التعريب:

حيث كان يجب أن تحتل اللغة الوطنية المكانة التي تليق بها في الجامعات والتكوين الجامعي، إن هذا التحدي لم يكن سهلا وكانت له عدة مخلفات سلبية منها مغادرة الكفاءات الأجنبية مع سياسات توظيف عشوائية لسد هذا الفراغ. تكتسب قضية التعريب في الجزائر المستقلة أهمية كبرى، من أجل استكمال الاستقلال القومي واستكمال معالم الشخصية الوطنية في الجزائر، فالجامعة الجزائرية كانت تقتصر قبل الإصلاح على استخدام لغة واحدة وهي الفرنسية في جميع الاختصاصات، باستثناء الآداب العربية وبعض الاختصاصات في العلوم الاجتماعية فالتعريب لا يعد - في الحقيقة - مجرد عملية ضرورية لإعادة التوازن اللغوي في البلاد لصالح، لغة الشعب الأصلية، وإنما هي قضية وطنية بكل ما تعنيه هذه الكلمة⁽⁷⁾.

ويعتبر التعريب مهمة ضرورية وأحد مقومات الشخصية الوطنية العربية الإسلامية، ويأتي بعد الجزارة في مقدمة المبادئ والاختيارات التي يحرص عليها الشعب الجزائري والثورة الجزائرية، ويعتمد التعريب على المبادئ التالية:

- بما أن اللغة العربية من بين الأدوات الأساسية التي كونت شخصيتنا التاريخية وثقافتنا الوطنية، فينبغي أيضا أن تكون لغة حياتنا الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي لغة التربية والتعليم في الجزائر.
- توحيد التكوين باللغة الوطنية في مختلف المواد وفي مختلف مراحل نظام التربية والتكوين.
- إن تعميم استعمال اللغة العربية وإتقانها إحدى المهام الأساسية للمجتمع الجزائري في مجال التعبير عن كل مظاهر الثقافة وإن الجزائر باستعادتها توازنها من خلال التعبير عن ذاتها الوطنية ستساهم في إثراء الحضارة الوطنية الإنسانية بصورة أفضل⁽⁸⁾.

٥ الجزائر:

هي إستراتيجية وطنية تهدف إلى الاعتماد على الكفاءات العلمية الجزائرية وتجسدت عبر برامج طموح لتكوين هيئة تدريس مكونة من جزائريين لاستخلاف الأساتذة الأجانب الذين كانوا يشكلون الأغلبية الساحقة في الجامعات والجزارة تعني:

- جزارة الإطارات بصورة مستمرة غايتها اعتماد البلاد على أبنائها، لتحقيق أهدافها التربوية.
- اختيار أهداف التعليم الجامعي وقيمه في ضوء واقع الجزائر، بما يحقق تنميتها الشاملة.
- جزارة الإطارات والأساتذة من خلال إدخال نظام تكوين ما بعد التدرج.

- جزأرة البرامج التكوينية، وذلك من خلال لجان مختصة في هذا المجال، وإقامة ندوات وطنية من أجل ذلك.
- وهنا تجدر الإشارة إلى أن هذا الهدف لم يعد بالأهمية التي كان عليها خلال السنوات التي تلت الاستقلال، فلاستعانة بالخبرات الأجنبية وتبادل التجارب بين دول العالم في ميدان التعليم الجامعي، أمر في غاية الأهمية في عالمنا المعاصر.
- **مراجعة وتنظيم الهياكل الإدارية:** وكذا المحتوى التكويني والبيداغوجي بغرض تكييفها ومتطلبات المجتمع المتغيرة.
- رغم إصلاحات 1971 والذي حقق إلى حد بعيد أهدافه في دعم التنمية الاقتصادية والإصلاحات التي تلتها إلى غاية التسعينات، إلا أن منظومة التعليم العالي تبقى تتميزها مجموعة من الظواهر السلبية والتي تتمثل في:
- الانفجار الكبير لعدد الطلبة حيث ارتفع من 2500 طالب عشية الاستقلال إلى مليون ونصف مليون طالب حاليا.
- تعليم غير ملائم وفقا للعلاقة مع التشغيل.
- مسارات تكوينية مغلقة، وأحادية الاختصاص.
- نسبة تأطير غير كافية نجمت عن مردود ضعيف للتكوين ما بعد التدرج
- هجرة الأساتذة الباحثين.
- تكوين قصير المدى غير مرغوب فيه.
- ضعف القدرة الاستيعابية للاقتصاد الجزائري لخرجى الجامعات.

2- الإصلاح البيداغوجي: (نظام ل م د):

تبعاً لما ورد من الاختلالات التي وقفت عليها الوزارة الوصية شرع سنة 2004 في تنفيذ إصلاح يمس الجانب البيداغوجي يتمثل في تطبيق نظام ل م د، المنبثق من

برنامج بولون (*Processus de Bologne*) الأوروبي وجاءت الأهداف من تطبيق النظام الجديد بصفة رسمية كالتالي⁽⁹⁾:

- ضمان تكوين نوعي يأخذ بعين الاعتبار التكفل بتلبية الطلب الاجتماعي الشرعي في مجال الالتحاق بالتعليم العالي.
- تحقيق تأثير متبادل مع المحيط الاجتماعي الاقتصادي بتطوير كل التفاعلات الممكنة بين الجامعة والمحيط الذي تتواجد فيه.
- تكوين آليات التكييف المستمر مع تطوير المهن والحرف.
- تقوية المهمة الثقافية للجامعة بترقية القيم العالمية التي تعبر عنها الفكر الجامعي خاصة المتعلقة بالتسامح مع الغير.
- التفتح أكثر على التطور العالمي، وعلى الخصوص في مجال العلوم والتكنولوجيا.
- ترسيخ أسس الحوكمة والتي تركز على التشاور والمشاركة بالإضافة إلى:
- تقديم تكوين نوعي لضمان إدماج مهني أحسن.
- التكوين للجميع وعلى مدى الحياة.
- استقلالية المؤسسات الجامعية.
- انفتاح الجامعة على العالم.

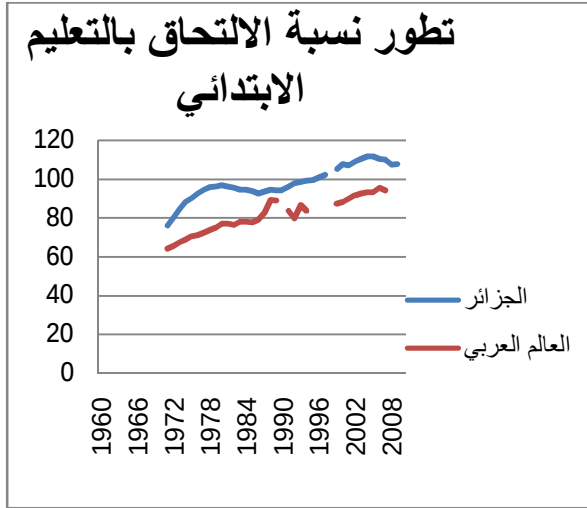
ثالثا: تطور التعليم في الجزائر:

1- تطور نسب الالتحاق في الطور الابتدائي والثانوي:

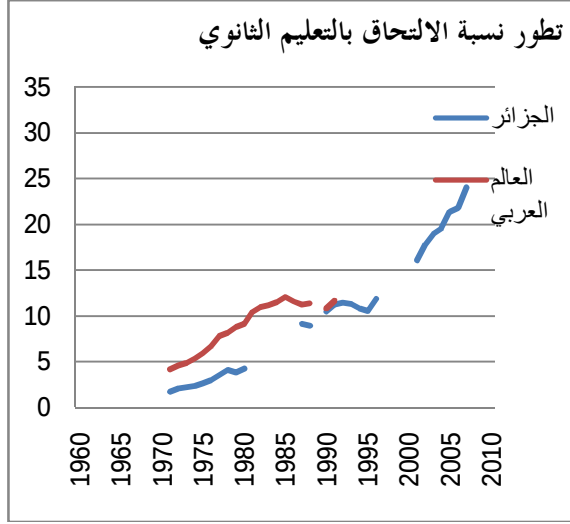
بغية الرفع من كفاءة الفئة الشابة في المجتمع الجزائري فقد عملت الدولة على تحسين أنظمة التعليم، وهذا ما يؤدي بنا إلى تحليل وضعية التعليم في الجزائر، فقد ورثت الجزائر حالة كارثية عن الاستعمار الفرنسي حيث فاقت نسبة الأمية بعد

الاستقلال 95%، وهو ما حثّم على الحكومات الجزائرية المتعاقبة محاربة هذه الظاهرة من خلال رفع نسبة التعليم عن طريق إنشاء المدارس والجامعات والمعاهد، الشكل الموالي يبين تطور نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي في الجزائر والدول العربية:

نسبة الالتحاق الإجمالي بالمدارس الابتدائية هي نسبة الالتحاق الإجمالي - بصرف النظر عن العمر - إلى تعداد السكان في الفئة العمرية الموافقة رسمياً لمرحلة التعليم المبينة، ويتيح التعليم الابتدائي للأطفال أساسيات القراءة والكتابة والمهارات الحسائية.



الشكل رقم 01: تطور نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي في الجزائر



الشكل رقم 02: تطور نسبة الالتحاق بالتعليم الثانوي في الجزائر

المصدر: العشعاشي عبد الحق، حوحو مصطفى، دور اقتصاد المعرفة في الحد من البطالة : حالة الجزائر، المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي (ICIEF)، النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي، 9-10 سبتمبر 2013، اسطنبول، تركيا، ص13.

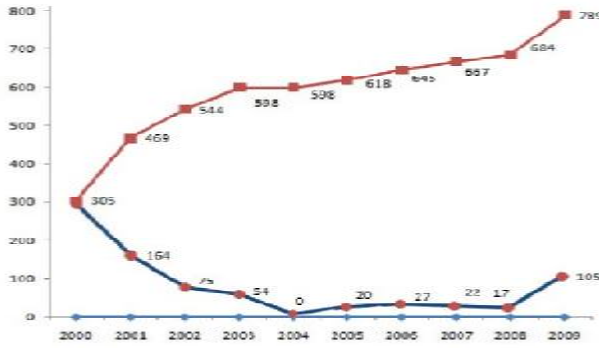
من خلال الشكل رقم 01 نلاحظ أن نسبة الالتحاق بالمدارس الابتدائية أخذت منحى تصاعدي وهو ما نفسره على أساس الجهود المبذولة من طرف الحكومة في القضاء على الأمية من خلال فتح العديد من المدارس على مستوى جميع مناطق الوطن، ونظرا لأهمية التعليم في بناء الدولة الجزائرية الحديثة، فقد اتخذت الحكومة سياسة مجانية وإجبارية التعليم على كل طفل بلغ 6 سنوات، وفي السنوات الأخيرة

أقر قانون يُجرّم كل أب لا يسمح لابنه البالغ 6 سنوات بالالتحاق بالمدرسة الابتدائية حيث ساهمت هذه الإجراءات بشكل فعال في رفع نسبة المتدربين إلى أن وصلت إلى 107% وهي نسبة تفوق بكثير معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية في الدول العربية الذي هو في حدود 97%.

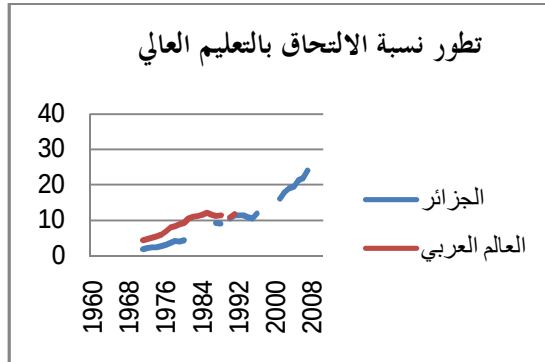
شهد التعليم الثانوي في الجزائر قفزة نوعية في عدد المتدربين بالثانويات الجزائرية حيث بعد أن كان أدنى من المعدل العربي قبل سنة 1983، فإنه ارتفع بعد هذه السنة ليتجاوز المعدل العربي إلى أن بلغ 81% سنة 2004، وهذا نتيجة للإجراءات السالفة الذكر.

2- تطور قطاع التعليم العالي في الجزائر

عرف قطاع التعليم في الجزائر على غرار قطاع التعليم الابتدائي والثانوي تطورا كبيرا سواء من حيث عدد الطلبة المسجلين في مختلف التخصصات أو من حيث عدد الجامعات والمعاهد، حيث بلغ عدد الطلبة المسجلين سنة 2000: 466084 طالب وارتفع خلال عشر سنوات إلى ثلاثة أضعاف ليبلغ أكثر من مليون و230 طالب، وتضمّ الشبكة الجامعية الجزائرية ثلاثة وستين (63) مؤسسة للتعليم العالي مشكلة من ست وثلاثون جامعة وستة عشر مركزا جامعيًا وملحقتين جامعتين وستة عشر مدرسة وطنية عليا وست مدارس عليا للأساتذة إضافة إلى عشر مدارس تحضيرية، كما تم إنشاء عشر مراكز بحث وثلاث وكالات بحث وخمس وحدات بحث، وفيما يخصّ مخابر البحث فقد تم إنشاء 141 مركز بحث في 2010 إضافة إلى 748 مخبر الموحد سابقا، وتهدف الوزارة الوصية إلى بلوغ 1000 مركز بحث مع نهاية 2011.



الشكل رقم 03: تطور نسبة الالتحاق بالتعليم العالي في الجزائر:



الشكل رقم 04: تطور عدد مراكز البحث في الجزائر:

المصدر: العشعاشي عبد الحق، حوحو مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص14.

وبحلول عام 2012 أصبحت الشبكة الجامعية الجزائرية تحوي 91 مؤسسة

للتعليم العالي موزعة على 48 ولاية تضم 47 جامعة و 10 مراكز جامعية 19

مدرسة وطنية مدرسة عليا و 5 مدارس عليا للأساتذة و 10 مدارس تحضيرية.

14/13	12/11	10/09	09/08	08/07	07/06	06/05	
48	47	35	33	26	26	26	الجامعات
10	10	13	12	16	16	13	المراكز الجامعية
7	5	/	/	2	2	2	المدارس الوطنية للأساتذة
20	19	3	3	3	3	3	المدارس الوطنية العليا
85	81	51	48	47	47	44	المجموع

الجدول رقم (01): تطور الشبكة الجامعية الجزائرية

المصدر: موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي: www.mesrs.dz.

معدل التأطير	عدد الأساتذة	المتخرجون	مرحلة التدرج	
9	298	93	2725	1963- 1962
/	/	179	5636	1964- 1963
14	842	759	12243	1970- 1969
9	6207	6963	57445	1980- 1979
13	14536	22917	181350	1990- 1989
24	17460	52804	407795	2000- 1999

31	40137	/	1034313	2010-2009
/	/		14071700	2012-2011

الجدول رقم(02): تطور عدد الطلبة والأساتذة في الجامعة الجزائرية

المصدر: موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي: www.mesrs.dz.

نلاحظ أن عدد الطلبة تضاعف في عام 1965، حيث وصل إلى 5636 طالبا في مرحلة التدرج، و 211 طالبا في مرحلة ما بعد التدرج، وفي عام 1970 تضاعف عدد الطلبة بمرّة واحدة عما كان مسجلا في عام 1965 وبخمس مرات عما كان في أول موسم جامعي، وأصبح عدد الطلبة المسجلين 12243 طالبا في مرحلة التدرج و 317 طالبا في مرحلة ما بعد التدرج، يؤطّره 842 أستاذا، وتخرج في هذه السنة 759 طاراً جديداً، وارتفعت وتيرة نمو عدد الطلبة في الجامعة الجزائرية بشكل مميز عام 1980، حيث تضاعف عددهم بما يقارب الأربع مرات خلال العشر سنوات الأخيرة، وأصبحت الجامعة الجزائرية تضمن تكوين 57445 طالبا في مرحلة التدرج، و 3965 طالبا في مرحلة ما بعد التدرج، يؤطّره 6207 أستاذا وتخرج في هذه السنة 6963 وواصلت منظومة التعليم العالي تطورها الكمي لسنتي 2000-1990، حيث بلغ عدد الطلبة في مرحلة التدرج 181350 و 407795 على التوالي، يؤطّره 14536 أستاذا في سنة 2010 تجاوز عدد الطلبة في 1990 / و 17460 أستاذا لسنة 2000 وابتداء من الموسم الجامعي 2009 مرحلة التدرج المليون، حيث بلغ في هذا الموسم 1034313 طالبا في مرحلة التدرج و 58945 طالبا في مرحلة ما بعد التدرج، يؤطّره 38646 أستاذا، وارتفع في الموسم الموالي إلى 1250310 طالبا في مرحلة التدرج⁽¹⁰⁾.

ومن خلال حساب معدل تأطير الطلبة، نجد أنه ارتفع من 9 طلبة لكل أستاذ في سنة 1980 إلى 13 طالب لكل أستاذ في سنة 1990 في 24 لكل أستاذ سنة 2000، وفي سنتي 2010 و 2011 بلغ 28 و 31 لكل أستاذ على التوالي، وهي نسبة مرتفعة مقارنة بمتوسط التأطير العالمي والذي يقدر ب 20 طالبا لكل أستاذ، وهذا ما يمكنه أن يهدد جودة العملية التكوينية في الجامعة.

3- خصائص مخرجات التعليم العالي التي يحتويها سوق العمل في الجزائر:

تتميز اليد العاملة المؤهلة وخصوصا مخرجات التعليم العالي التي يستقبلها سوق العمل بما يلي (11):

ü تخريج عدد هائل من الطلبة مثقلين بكم معرفي هائل لكن ناقصي الخبرة المهنية عند ولوجهم عالم الشغل.

ü وجود فوارق بين المكتسبات العلمية وما هو مجسد في سوق العمل.

ü عدم اهتمام الطالب بشكل عام بالتحصيل العلمي بقدر اهتمامه بالحصول على شهادة تؤهله على وظيفة مستقبلا.

ü عدم إلمام الطالب بالمجالات المهنية التي يمكن أن تتناسب وتخصصه، وهذا ما يؤدي إلى التركيز على تخصصات معينة دون أخرى.

ü صعوبة الاندماج في عالم الشغل نظرا لغياب مهارات الاتصال والقيادة من جهة وغياب المهارات المهنية من جهة أخرى.

و تتميز سوق العمل في الجزائر بالخصائص التالية:

ü عجز في اليد العاملة المؤهلة و ضعف التطور بالنسبة للحرف.

ü عدم التوافق بين مخرجات التكوين واحتياجات التشغيل.

ü ضعف الوساطة في سوق الشغل و وجود اختلالات بالنسبة لتقريب العرض من الطلب في مجال التشغيل.

ü عدم توفر شبكة وطنية لجمع المعلومات حول التشغيل.

ü انعدام المرونة في المحيط الإداري والمالي والذي يشكل عائقا أمام الاستثمار.

ü ضعف قدرة المؤسسات على التكيف مع المستجدات.

ü صعوبة الحصول على القروض البنكية خاصة بالنسبة للشباب أصحاب المشاريع.

ü ترجيح النشاط التجاري (الذي لا ينشئ مناصب شغل كثيرة) على حساب الاستثمار المنتج المولد لمناصب الشغل.

ü العامل الاجتماعي الثقافي الذي يدفع إلى تفضيل العمل المأجور.

ü ترجيح المعالجة الاجتماعية للبطالة لمدة عدة سنوات.

ü ضعف التنسيق ما بين القطاعات.

ü ضعف الحركية الجغرافية والمهنية لليد العاملة والتي نتج عنها عدم تلبية بعض عروض العمل، لاسيما في المناطق المحرومة (في الجنوب والهضاب العليا).

رابعا: البطالة المعرفية - الذكية - لدى خريجي الجامعات الجزائرية بين الأسباب

وطرق العلاج

يشار إلى البطالة بأنها "حالة عدم الاستخدام التي تشير إلى الأشخاص القادرين على العمل و الدين ليس لديهم فرص عمل سائحة"، كما تعرف بأنها "ظاهرة اجتماعية تعبر عن العمالة الناقصة، و تتجسد في التفاوت بين العمل و سوق الإنتاج" تقوم هذه الظاهرة على كون شريحة من السكان القادرين على العمل و لا

تجد عملا لها و يتطابق هذان التعريفان مع ما نشير إليه في عملنا هذا بالبحث في إعداد المتخرجين و الحاصلين على فرص التعليم و لا يعملون⁽¹²⁾.

إن الحديث عن البطالة الذكية يندرج ضمن الحديث عن البطالة بشكل عام فالجتماع الذي يخرج أعداد كبيرة من المتعلمين في تخصصات غير مطلوبة إنما يفاقم من مشكلة البطالة الهيكلية، ويصبح على طالب الهندسة مثالا العودة من جديد لدراسة علم آخر للحصول على وظيفة مناسبة في احد البنوك حينما يكون الطلب أكبر على هذه المهن.

1- أسباب البطالة الذكية "بطالة الخريجين"

إن للبطالة كظاهرة اقتصادية واجتماعية بصورة عامة أسبابا عدة، و لكن ما يهمنا هنا هو أن نذكر مسببات البطالة المرتبطة بالتعليم و هي كالتالي:

1-1 سياسة القبول

تقبل الكليات و المعاهد أعدادا كبيرة من الناجحين في الثانوية العامة دون النظر إلى حاجة سوق العمل بالنظر إلى تخصصاتهم، و بالتالي تتفاقم أزمة البطالة ...، الأمر الذي يتطلب ربط الجامعة بسوق العمل، فمثلا هنا في الجزائر تقرر وزارة التعليم العالي توجيهات بالآلاف لشعبة الآداب والتاريخ والفلسفة وعلم النفس ومعظم تخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية، في حين أن سوق العمل توفر عروضاً لا تتجاوز المئات، حيث تتهم هيئة التوظيف العمومي وزارة التعليم العالي انتهاج سياسة الحشو في إقحام حوالي 4 آلاف طالب في شعبة التاريخ و سوق العمل يحتاج 500 متخرج.

1-2 التوجه العام بسلك طريق التعليم المعتاد "الكلاسيكي و الأكاديمي" و العزوف عن التوجه نحو التعليم المهني، حيث يظهر التضخم و الترهل في أعداد من يخوضون

في التعليم الأكاديمي و الكليات الإنسانية خاصة "كليات التربية و الأدب و الاقتصاد و العلوم السياسية

1-3 فشل أو سوء سياسة التخطيط و البرمجة المركزية "التنسيب" في توزيع إعداد الطلبة، حيث يتم ذلك خلافا لمؤهلاتهم ورغبات الكثير منهم مما يؤدي إلى الفشل، إن التأخر الدراسي أو إن يتخرجوا كفاءات ضعيفة أو غير مؤهلين و غير راغبين بالعمل، وهكذا ينشأ نوع من البطالة، كما إن التأثير يمتد نتيجة فشل سياسة التنسيب هذه إلى أزمة تلحق التخصصات الأخرى أو طلبة آخرين راغبين بهذه التخصصات، حيث يشغل زملائهم هؤلاء الكراسي المخصصة لهم، فسوء توزيع الخريجين أحيانا أو توزيعهم عشوائيا على قنوات ليست لها علاقة بتخصصاتهم أو بما درسوه، و هذا خلاف ما يدعى بسياسة "وضع الشخص المناسب في المكان المناسب".

في سياق الحديث عن التنسيب نجد أن نموذج التعليم في مناطق العالم المختلفة مثلا في إنجلترا نجد أن التلاميذ الصغار الذين يضعون أمامهم هدف الوصول للتعليم الجامعي يتجهون إلى التخصص مبكرا في مواد قليلة و هم مازالوا في مرحلة التعليم المدرسي ثم يضلون مقيدون باختياراتهم الأساسية و عادة يكون هذا الاختيار مادة واحدة أو مادتين...، و هذا يساعد على التيسير في حصول الطالب على فرصة عمل نتيجة لتحديد تخصصه الذي يمكنه من الإجابة في العمل الذي سيسند إليه بعد تخرجه⁽¹³⁾.

1-4 الأمية المهنية أو الميدانية:

التي يعاني منها معظم الخريجين والتي بسببها يواجه هؤلاء صعوبات تطبيق ما تعلموه، و الخوف والقلق من مواجهة المهنة وقد يكون ذلك بسبب عدم هضم

المناهج التعليمية لأمر عدة، أو بسبب قصور السياسة التعليمية لعدم ملائمة برامج التعليم و مناهجه أو قلة كفاءة الكوادر التدريسية و التدريسية.

1-5 رفض الخريجين العمل في مهن و أعمال لا اعتقادهم أنها لا تلائمهم و أنها أدنى منها مستوى.

و الحقيقة أن بطالة الخريجين تعد ظاهرة بارزة المعالم في الوطن العربي و من الصعب تجاهلها أو غض الطرف عنها، و يلاحظ أن نسبة المتعلمين في كتلة المتعطلين آخذة في الازدياد و هو ما يعني إهدار طاقات و موارد استثمارية تم استثمارها في العملية التعليمية دون أن ينتج عنها عائد.

والجدول التالي يظهر أهم المؤشرات الخاصة بالاقتصاد الجزائري.

معلومات					
2014	2013	2012	2011	الوحدة	
212.2	210.5	207.8	198.8	مليون دولار	الناتج المحلي الخام
3.4	3.3	2.5	2.4	%	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي
4.5	5.0	8.9	4.5	%	التضخم - متوسط أسعار المستهلك -
9.6	12.8	12.3	19.8	مليار دولار	ميزان الحساب الجاري
0.2	73.4	75.1	76.6	مليار دولار	إجمالي الصادرات

إجمالي الواردات	مليار دولار	57.4	61.6	58.7	59.7
الدين الخارجي	%	2.2	1.8	1.5	1.3
عدد السكان	مليون نسمة	36.0	36.5	37.0	37.6

الجدول رقم (3): أهم مؤشرات الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2011-2014 المصدر: من إعداد الباحث بناء على تقارير المناخ للدول العربية للسنوات 2011، 2012، 2013، 2014.

2- علاج البطالة لدى خريجي الجامعات الجزائرية

هناك تساؤلات كثيرة تدور في ذهن المتابع والمعني بالشأن التعليمي والتربوي في الجزائر حول الوقوف على العولة و مدى علاقتها بالتعليم العلاقة بين تقويم السياسات و عمليات التعليم و التعلم و الحد من بطالة الخريجين. و لكي يتعاضد دور الجامعات في حل مشاكل التنمية في المجتمع و علاج مشكلة البطالة يجب البحث عن طرق تساعد الطلاب في التفكير المنطقي في حل المشاكل و أن يكتسبوا مهارة عمق التفكير و التحليل.

- ضرورة اعتماد مقاييس علمية ما بين وزارة التعليم العالي ووزارة العمل لتفادي سياسة الحشو في المناصب البيداغوجية ووضع تخصصات حسب سوق الشغل.

- إذ يجب أن تحسب بدقة مسألة "ارتباط السياسة التعليمية لاحتياجات خطط التنمية من القوى البشرية" و يأتي ذلك بإتباع سياسة تخطيط

- التعليم متوافقة مع هذه الاحتياجات، مع مراعاة إمكانيات البلد و نوعية البرامج التنموية المطلوبة⁽¹⁴⁾.
- حيث أن العبرة ليست بأعداد الخريجين فقط — الجوانب الكمية لمخرجات التعليم العالي — الجامعي بل بنوعية هؤلاء الخريجين و مدى ملائمتهم لاحتياجات التنمية من العمالة الفنية الراقية.
 - تحديد التخصصات في مؤسسات التعليم العالي التي يتطلبها سوق العمل في القطاعين العام و الخاص وإعداد الخريجين بما يكفل لهم البدء في مشاريعهم التجارية الخاصة.
 - إثراء برامج التعليم العالي بما يؤهل خريجيه بالمهارات الملائمة لاحتياجات التنمية الآنية و المستقبلية في سوق العمل في القطاعين العام و الخاص مثل: المهارات القيادية و التنظيمية و مهارات الاتصال و بناء العلاقات ومهارات التحليل و التفكير و التحليل الإبداعي و حل المشكلة و مهارة استخدام الحاسوب.
 - أوصت الدراسة التي أعدها خبراء المجالس القومية المتخصصة بضرورة تعديل سياسات القبول في التعليم الجامعي و في المعاهد و المدارس الفنية على اختلاف أنواعها بحيث تتواءم أعداد و تخصصات الخريجين مع احتياجات سوق العمل و الأخذ بنظام التدريب التحويلي مع بداية المرحلة الثانية من التعليم.
 - العمل على تطوير التعليم من خلال التعليم المهني كما يحدث في فيتنام، وتمويل مشروعات الشباب، و عمل ورش لسوق العمل، و ربط المؤسسات التعليمية بقدرات الشباب لسوق العمل.

- إنشاء مراكز للتدريب على المهن الزراعية المتعلقة بالتصنيع الزراعي، وإلحاق بعض فائض الخريجين بالشركات المختلفة ليعملوا بها كمتطوعين وذلك بعد تدريبهم على المهن التي تحتاجها هذه الشركات و تعيين من تثبت كفاءتهم.

- توصي وثيقة لمكتب العمل الدولي بتشجيع القطاع غير الحكومي في المدن من أجل تخفيف العبء فيما يتعلق بتوفير فرص العمل، في وقت ينحسر فيه دور الدولة في إيجاد فرص عمل حقيقية.

فإذا كان القطاع الحكومي آمنا لمن يريد العمل به، إلا أنه لن يحقق للشباب أحلامه البسيطة و القطاع الخاص مليء بالفرص المجدية التي يمكن للشباب أن يرضي طموحه من خلالها، و لا ينتظر في طابور العمل، و لكن ما العمل أمام أرقام الخريجين التي تقرب سنويا ما يقرب من المليون و القطاع الحكومي مكسب بالعمالة الخاتمة:

لن يكون للتعليم الجامعي دور فعال في المجتمع إن لم يتم استغلال مخرجاته التي تتمثل في الموارد البشرية التي تم تكوينها علميا، كما أن هذه الكفاءات لن تتمكن من أداء دور فعال و ريادي في سوق الشغل إن لم يتم وضع خطط و سياسات للتنسيق بين المؤسسات الجامعية من جهة و باقي المؤسسات الأخرى التي تنتمي لباقي القطاعات الاجتماعية و الاقتصادية.

فالعلاج يتمثل في المقام الأول بالاهتمام و التركيز على الصناعات الصغيرة والمبادرات الذاتية، حيث الاهتمام بال محلية والنهوض بإمكاناتنا المتاحة لخفض الاستيراد و دعم التصدير لتوظيف كل طاقات الشباب المهذرة، و إن تركز العملية

التعليمية على ربط التعليم بسوق العمل و مجالاته، و مع ضرورة فتح المجالات العملية أمام الشباب بالتدريب بالشركات و تنمية المهارات.

التوصيات:

من خلال ما سبق نورد بعض التوصيات وهي:

1. العمل على إنشاء مكاتب الربط بين الجامعات والمؤسسات وهذا بغية تسهيل المتخرجين الجدد في المؤسسات والذي يساهم بشكل مباشر في الرفع من أدائها.
2. إقامة الحاضنات الصناعية التي من شأنها دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخصوصا الناشطة في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال، وهذا من شأنه أن يخلق فرص عمل جديدة.
3. زيادة الإنفاق المخصص للبحث والتطوير وإقامة الشراكات مع الدول المتطورة في ميدان التكنولوجيا من أجل تسهيل إجراءات نقل التكنولوجيا.
4. ضرورة إصلاح التعليم بكافة أطواره والنهوض بهذا القطاع باعتباره قطاعا حيويا وحساسا يلعب دورا هاما في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية.
5. تطوير مناهج البحث العلمي وتجديدها وتبني استراتيجيات من شأنها الرفع من كفاءة المتخرجين وبالتالي سهولة اندماجهم في سوق العمل.
6. ضرورة إصلاح التعليم العالي من أجل تكوين يد عاملة جد مؤهلة تتلاءم ومتطلبات سوق العمل الجديدة.
7. إعداد برنامج إعلامي موجه للمؤسسات الجامعية وبرنامج تدريبي للمسؤولين عن ضمان الجودة في كل مؤسسة.

8. إعادة النظر بصورة جذرية في المنظومة الجامعية وبشكل شامل بتحويلها من مراكز تقليدية لتخريج الطلبة إلى مراكز لبناء أجيال فعالة لأنها استطاعت أن تربط التعليم الجامعي بمحاور التنمية وأبعادها المختلفة من خلال توفر كفاءات نوعية تتكيف مع طموحات المجتمع وإمكانية التشغيل فهي تحاول من خلال ذلك الموازنة بين جودة التكوين كما ونوعا.

الهوامش والإحالات:

¹ - لعشعاشي عبد الحق، حوحو مصطفى، دور اقتصاد المعرفة في الحد من البطالة : حالة الجزائر، المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي (ICIEF) النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي، 9-10 سبتمبر 2013، اسطنبول، تركيا، ص ص 9-10.

² - Butera Federico, (2000), Adapting the pattern of University Organisation to the needs of knowledge economy, *European Journal of Education*, Vol. 35, No. 04, pp. 403-419.

³ - George Elizabeth St., Positioning Higher Education for the Knowledge Based Economy, *Higher Education*, Vol. 52, No. 4 (Dec., 2006), pp. 589-610.

⁴ - زين الدين بروش، يوسف بركان، مشروع تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي في الجزائر الواقع والآفاق، المؤتمر العربي الثاني الدولي لضمان جودة التعليم العالي، 2012، ص 811.

⁵ - تركي رابح، أصول التربية والتعليم، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائرية، 1992، ص 11.

⁶ - محمد العربي ولد خليفة، المهام الحضرية للمدرسة والجامعة الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، 1989، ص 209.

⁷ - دبله عبد العالي، الدولة الجزائرية الحديثة :الاقتصاد، المجتمع، والسياسة، الطبعة الأولى، دار الفجر، القاهرة، 2004، ص 110.

⁸ - تركي رابح، مرجع سبق ذكره، ص 160.

- 9 - زين الدين بروش، يوسف بركان، مرجع سبق ذكره، ص812.
- 10 - موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لسنة 2012: www.mesrs.dz.
- 11 - بوزيدة حميد، مدخلات ومخرجات التعليم العالي في الجزائر، الملتقى العربي الأول حول مخرجات التعليم العالي وسوق العمل في الدول العربية (الاستراتيجيات - السياسات - الآليات)، المنامة، 26-28 أكتوبر 2010، ص 84.
- 12 - قوفي سعاد، التوظيف الذاتي كحل بديل للقضاء على البطالة الذكية لتحقيق استدامة اجتماعية - نماذج دولية -، الملتقى الدولي حول: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة يومي 15 و 16 نوفمبر 2011، جامعة المسيلة، ص ص 5-6.
- 13 - خالد الزواوي، البطالة في الوطن العربي المشكلة... والحل، مجموعة النيل العربية، الإسكندرية، مصر، ص 24.
- 14 - هيا جميل بشارت، التمويل المصرفي الإسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، دار النفائس للنشر و التوزيع، 2008، عمان، الأردن ص ص 27-28.